كتاب
ثقافة العنف في السودان

بقلم
الصادق المهدي

بسم الله الرحمن الرحيم

الملف الإسلامي وثقافة والعنف في السودان

بقلم
الصادق المهدي

بسم الله الرحمن الرحيم

ثقافة الصنف في السودان
الملف الإسلامي وثقافة والعنف في السودان
الصادق المهدي

الشارع العربي والأفريقي يزخر بصراعات وتطلعات عديدة الوطن السودان ومنذ ربع قرن أو يزيد من الزمان حلبة وجد فيه الكثير من تلك الصراعات والتطلعات مجالات أوسع للتعبير نفسه وفي بعض الأحيان لإثبات جدارته إن النتائج المنتظرة لما سوف تسفر عنه التجربة السياسية السودانية الحديثة سوف تؤثر سلباً أو إيجاباً على نطاق عربي وأفريقي وإسلامي بل عالمي واسع في مجالات عديدة أخص بالذكر منها الخمسة الآتية:

1. لقيت الأطروحة الشيوعية بعض التجاوب في الشارع السياسي العربي الأفريقي. التجربة السودانية السياسية الحديثة استصحبت بعض فكر وتنظيم تلك الأطروحة وفي مرحلة ما بلغ المد الشيوعي مداه فواجهته التجربة السودانية السياسية الحديثة واحتوته.
2. وجد التطلع الديمقراطي في التجربة السياسية السودانية أخصب عهوده وتعرض في السودان لأكثر انتكاساته فأثمرت التجربة السودانية درساً مفيداً هو الحتمية الخيار الديمقراطي مع ضرورة أقلمته ثقافياً واجتماعياً لتكتب له الاستدامة.
3. أفسح مناخ الحريات والتسامح السياسي مجالاً واسعاً لصراع حقيقي بين العلمانية والثيوقراطية والخيار الأوسط والاستنارة الإسلامية.
4. واجهت التجربة السياسية السودانية الحديثة التعامل بين الأديان والثقافات المتعددة في الوطن الواحد بصورة حادة جداً.
5. وفي عالم اليوم الذي يواجه الحرب العالمية الإرهابية الأولى فإن التجربة السودانية الراهنة تمثل طرفاً ذا شأن فيها.

إن المقام لا يتسع لأتناول التجربة السياسية السودانية الحديثة لذلك سوف اختصر على آخر حلقاتها النظام الحالي في السودان. في ما يلي سوف أتناول التجربة السودانية الحالية عبر ثمانية ملفات هي:

الملف الإسلامي

الجسم السياسي السوداني جسم متسامح لذلك وجدت كل الأفكار والنظم الحديثة مجالا أوسع ما وجدته في المجتمعات المماثلة.

فالأفكار اليسارية والقومية والإسلامية والافريقانية وغيرها وحدت في السودان الديمقراطي وصحافته الحرة أوسع مجالات التعبير عن نفسها. إن أكثر صفات الحرية ضعفا إنها تتيح المجال واسعا لأعدائها لذلك استطاعت الانقلاب ذات الأيدلوجيات الشمولية أن تتآمر على الحرية وتطيح بها وتقيم نظما شمولية لقد نجحت الانقلابات ضد النظم الشمولية تجعل أمنها الهاجس الأهم وتسخر كل الإمكانيات للدفاع عن نفسها. هكذا استطاع انقلاب يونيو 89 أن يعصف

بالديمقراطية ويحمي نفسه عقدا من الزمان وان يفرض على البلاد أطروحته الإسلاموية. اسميها إسلاموية لا إسلامية لأنها تعبر عن صيغة أيدلوجية معنية للإسلام.
تتجاذب البحث العلمي المعاصر مدارس عديدة تتراوح بين الاستنارة والانكفاء أكثر تلك المدارس انكفاء المدرسة المودودية والقبطية والخمينية.
المدرسة المودودية تمثل ضيفا إسلاميا بهيمنة الأغلبية الهندوسية المتعصبة في الهند لذلك سلحت تلك المدرسة الأقلية المسلمة بعصبية مضادة أعلنت من شأن الالتزام السياسة واحتكار السلطة للطليعة المختارة.
المدرسة القبطية تمثل احتجاجاً إسلامياً على القمع الذي واجه الحركة الإخوانية على يد النظام الناصري في مصر.
المدرسة الخمينية تمثل رفضا إسلاميا للشاهنشاهية الإيرانية التي حاولت أن "تعلمن" إيران الشيعية مثل ما " علمنت" الاتاتوركية تركيا السنية.
المدارس الثالث تمثل مضاداً واحتجاجاً.
الحركة الإسلامية الحديثة في السودان مرت بأطوار مختلفة من المناخ الفكري والسياسي السوداني مناخ متسامح مكن تلك الحركة من النمو والتوسع ولكن حركتي الاحتجاج والانكفاء في إيران الشيعية وما أدى إليه من هزيمة الدولة الكبرى الأولى الولايات المتحدة، ونجاح حركة الاحتجاج والانكفاء في أفغانستان السنية وما أمد إليه ذلك من هزيمة الدولة الكبرى الثانية الاتحاد السوفيتي دفعا الحركة السودانية إلى تبني أطروحة الاحتجاج والانكفاء. وساعدها على الاستيلاء على السلطة المناخ الديمقراطي في السودان الذي يتيح الحرية ويحميها حتى لأعداء الحرية. المعهود في حركات الاحتجاج والانكفاء إنها جديرة وفعالة في مجالات الاحتجاج والرفض. وأما في مجال البناء للبديل فإنها متخبطة وفاشلة لذلك أدت إلى تخريب الوطن في السودان وأفغانستان والي مولد تيار مضاد في إيران يحاول التصحيح وإنقاذه في إيران علني يد مفكرين وعلماء وقادة أمثال الرئيس محمد خاتمي التجربة الإسلامية السودانية ليست حدثا معزولا إنها أنموذج لتجربة حركات الاحتجاج والانكفاء في السلطة وهي تمثل آمال وتطلعات هذه الحركات.
إنها حركات ذات أهداف احتجاجية وانكفائية تشبه في حماستها واحتكارها للحقيقة حركة الخوارج التاريخية. لكن وسائلها حديثة جدا تقتبس وسائل أحدث حركات الرفض المعارضة مثل الجيش الأحمر، الأولوية الحمراء، الفهود السود، الجيش الجمهوري الايرلندي. وإن هي استولت على السلطة فإنها تقتبس أساليب أحدث نظم القمع المعاصرة الستالينية والفاشستية. التجربة الإسلاموية السودانية الراهنة غريبة على مناخ التسامح والتعايش السياسي السوداني، وقد كان أداؤها كنظام للحكم فاشلا في تحقيق ابسط ما ينبغي لنظم الحكم تحقيقه وهو:

- إقناع قاعدة عريضة بشرعيتها.
- توفر حد معقول من وسائل المعيشة.
- استتاب الأمن
- إقامة علاقات خارجية مستقرة.

لقد اتضح أن أغلبية أهل السودان يرفضون هذه التجربة وأن أغلبية المسلمين في السودان يشجبون برنامجها الإسلاموي ويأخذون عليه مآخذ أهمها:

- أيجاب البيعة بعد أن استولي النظام على الحكم بأكثر من عام من الزمان، البيعة شعيرة تمارس قبل ممارسة السلطة.
- إعلان الجهاد وهو أمر لا يجوز إلا لسلطة قائمة بطريقة شرعية ولا يجوز إعلان ضد مواطنين يربطهم مع الآخرين عهد المواطنة الذي يكفل لهم حرية العقيدة وألا يجبروا على أحكام دين لا يدينون به.
- جباية الزكاة بصورة لا تخضع لأحكامها الشرعية وصرفها كذلك بصورة تعسفية.
- تسمية بنوك المرابحة والسلم التي أقاموها إسلامية مع أن ربويتها تفوق معاملة سعر الفائدة لدى البنوك الغربية.
- الاستيلاء على أموال وأملاك الآخرين دون محاكمات عادلة.
- تفكير وتخوين الذين لا يؤيدون نهجهم الحزبي.
- الاتباع ببدع ما أنزل الله بها من سلطان مثل: إقامة أفراح العرس لقتلاهم على حوريات الجنة، وإدعاء شيخهم أنه يعقد لهؤلاء الشهداء على بنات الحور. واستخدام آيات كتاب الله كإعلانات الدعاية التجارية وجمع الناس في ما سموه صلاة الشكر جماعية هلم جرا.
- القانون الجنائي الإسلامي الذي طبقوه مختلف عليه ولا تقبله الأغلبية المسلمة حاكموا ثلاثة مواطنين في بداية عهد النظام على مخالفة أحكام العملة وأعدموهم وهم مجدي محجوب محمد أحمد وجرجس و.... وإنه إجراء وحشي بالمقاييس الوضعية وظلم بالغ بالمقاييس الشرعية لأنه من بلغ حدا في غير حد فقد ظلم.

التجربة الإسلاموية السودانية معيبة وأهم عيوبها إن الذين طبقوها يمثلون حزب أقلية حنث باليمني الذي أداه لحماية الشرعية الدستورية القائمة واستولى على السلطة بالقوة وأكره أغلبية أهل السودان على برنامجه وفشل في تحقيق أهدافه وخرب وطنا باسم تطبيق الشريعة.

هذه التجربة ألحقت الأذى البالغ بالتطلع الإسلامي في السودان بل كان لتجربة أثر سلبي على الحركات الإسلامية في نطاق واسع لأنه وضع تلك الحركات في اتهام أنها تبطن ما لا تظهر لذلك عوملت في أقطار كثيرة بمزيد من الحذر لا سيما في الجزائر وتركيا حيث عوملت جبهة الإنقاذ الإسلامي وحزب الرفاة بدرجة عالية من الارتياب والشك خوفا من تكرار التجربة السودانية التي خرج فيها حزب مماثل على التزاماته الدستورية الديمقراطية واستولى على السلطة محتجا بأن برنامجه الإسلامي يبرر له.

ثقافة العنف

إن أقبح ما في التجربة السودانية الحالية ربطها اسم الإسلام بالعنف والإكراه في بلاد يغلب عليها التسامح السياسي.

<u>أدوات الإكراه:</u>

كان للدولة السودانية أجهزتها الدفاعية والأمنية العادية من قوات مسلحة وشرطة وقوات نظامية منضبطة وفي عهد "نظام الإنقاذ" توسعت هذه الأدوات وخرج من وظائفها المعهودة لتكون سيفا مسلطا على الشعب.

1. صار للشرطة ستة أجهزة:
   - جهاز الشرطة الموحد.
   - شرطة النظام العام.
   - شرطة بسط الأمن الشامل.
   - الشرطة الشعبية.
   - جهاز الأمن الداخلي.
   - جهاز الأمن الخارجي.
2. وتعددت الفئات المسلحة لتشمل بالإضافة إلى القوات المسلحة المعروفة 17 فئة مسلحة اذكر منها:
   - قوات الدفاع الشعبي.
   - قوات حراسة المنشآت.
   - قوات دفاع جنوب السودان.
   - قوات الجبهة لحراسة الشخصيات.
   - المسلحون من الأفغان العرب.
   - قوات أنانيا2 ..هلم جرا
3. وتعددت المليشيات لتصبح عشرا أذكر منها:
   - مليشيات المسا ليت.
   - البني هلبه.
   - الرزيقات.
   - المسيرية.
   - الحوازمة ..الخ
4. وأقام النظام بالإضافة إلى أجهزة الحبس المعروفة نظام بيوت الأشباح الذي جعل الحبس عذابا حسيا ومعنويا.
5. وأصدر النظام قوانين قمعية جعلت السودان دولة بوليسية على نمط حديث هذه الأجهزة والقوانين مارست القمع على المواطنين بأبشع صورة وقاومها المواطنين ببسالة مشهودة مما أدى إلى الحيثيات والوقائع التي أدانتها منظمات حقوق الإنسان العالمية وأدانتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ثماني مرات.

لقد صار السودان حقلا واسعا لثقافة العنف بصورة لم يشهدها في تاريخه الحديث:

1. توالت محاولات الانقلاب العسكري حتى بلغت حتى الآن عشر محاولات ابتداء من أول محاولة بقيادة اللواء محمد على حامد 1990م مرورا بالمحاولات التالية حتى محاولة انقلاب المتشددين في مايو 1998م
2. تعددت التفجيرات أو محاولات التفجيرات لأول مرة بالسودان حتى بلغت الآن خمسة تفجيرات أو محاولات تفجير.

3. لأول مرة في تاريخ السودان الحديث صارت القوى السياسية السودانية مسلحة تستعد لحماية برامجها السياسية بقوة السلاح حتى بلغت الفئات السياسية المسلحة الآن 12 فصيلا.
4. وتعددت في السودان مظاهر السجال بين الإكراه والعنف مثل الحبس دون محاكمات في بيوت الأشباح وضرب وتذيب المعتقلين والمحاكمات الايجارية الجزافية ومصادرة الأموال والتشريد من الخدمة الذي تجاوز ضحاياه المائة وخمسون ألفا ولعل اقبح ما في ثمار ثقافة العنف.

- إدارة الحرب بسياسة الأرض المحروقة التي أدت إلى قتل المدنيين بالجملة وإحراق القرى وترويع الناس لا سيما في مناطق العمليات الحربية خاصة في جنوب وجبال النوبة.
- انتشار العنف في الأواسط الطلابية لا سيما في جامعة الخرطوم الأهلية أمد رمان والجزيرة، وجامعة الأزهري، وكان ضحايا هذا العنف في الأواسط الطلابية كثيرين قتلهم زملاؤهم من طلبة الجبهة الإسلامية القومية بدعم من قوات الأمن ابتداء من مقتل الطالبة التاية أو عاقلة 1998م إلى مقتل الطالب مصطفى أحمد المرضي في عام 1997م.
- إجبار الشاب لا سيما الطلبة على الخدمة العسكرية الإلزامية وهي خدمة ذات طابع خاص تقوم على تدريبات سريعة ناقصة بإرسال المجندين إلى ساحة القتال في حرب لا تؤيدها الأغلبية الشعبية لذلك واصلت السلطة السياسية تجنيد الشباب بربط التعليم التجنيد وإكراه المجندين إكراها قاوموه وأدى إلى القتل الجماعي للشباب في معسكرات العيلفون والقطينة الجزيرة أبا والمرخيات وود الحداد.
- كثير من المواطنين ماتوا تحت التعذيب أو أصيبوا بعاهات مستديمة وبلغت أعداد الضحايا مئات ابتداء من استشهاد د. علي فضل تحت التعذيب في عام 1990م ومرورا بعشرات الضحايا الذي وثقت مأساتهم هيئة ضحايا التعذيب السودانية حتى استشهاد الطالب محمد عبد السلام بابكر أغسطس 1998و

النظام الحالي جعل السودان الودود المتسامح حقلا واسعا لثقافة العنف.

حقيبة الإرهاب

الإرهاب هو استخدام العنف لتقويض سلطة شرعية أو لترويع المجتمع المدني.
الشرعية في عوالمنا العربية الأفريقية تقوم على ثلاث مرتكزات:

- ثورة حققت إنجازا تاريخيا ولقيت قبولا فصارت أساس الشرعية مثلا مصر وثورة 1952م اليمن وثورة 1962م.... وهلم جرا
- أسرة حققت إنجازات تاريخيا ولقيت قبولا وصار الولاء لها مصدر الشرعية مثلا: آل سعود، آل الصباح، آل نهيان ... هلم جرا
- الشرعية الدستورية القائمة على انتخابات عامة حرة على نحو ما كان في السودان قبل يونيو 1989م.

النظام السوداني وصل للسلطة نتيجة تآمر على الشرعية الدستورية ومنذ وصوله إلى السلطة عن طريق الانقلاب على الشرعية الدستورية أقام مؤتمرا أسماه المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي في 1991م وجعله منبرا لكل الأفراد والحركات التي تسعى لتقويض النظم الحاكمة الأخرى بالقوة. وكافة أسماء الأشخاص الذين اشتهروا بأنشطة إرهابية مرت على السودان وأقامت فيه وأسست لنفسها مصالح وعلاقات مثلاً:

- مصطفى حمزة.
- أيمن الظواهري.
- أسامة بن لادن.
- وكار لوس ..الخ

الأحداث الإرهابية مثل محاولة اغتيال الرئيس محمد حسني مبارك في يونيو 1995م بأديس أبابا وتفجير مبنى مركز التجارة الدولي بنيويورك 1993م وورد أسماء جماعات إرهابية تدربت في السودان في تسع عمليات إرهابية في مصر وغيرها وفي كافة تلك الأحداث اعترف المهتمون بصلتهم بالنظام السوداني.

قادة النظام ما برحوا يصرحون بما يزكي الأعمال الإرهابية:

حسن الترابي قال عن الذين حاولوا اغتيال الرئيس حسني مبارك إنهم مجاهدون، حاج نور قال في خطبة الجمعة بجامع الجامعة في الخرطوم أن المسلم بموجب عقيدته إرهابي وأن الله يقول: **(الآية)** فسر ترهبون التي هي معنى تردعون بمعنى آخر هو الإرهاب الحديث.

في برنامج في ساحات الفداء في التلفزيون السوداني تمجيد مستمر لأعمال ورموز الإرهاب لا سيما في برنامج الجمعة 4 سبتمبر 1998م الإرهاب ليس حدثا (معزولاً) والتعامل معه بصورة مبتسرة لا يجدي، الإرهاب يقوم على منظومة تبدأ بموقف فكري يؤله الذات ويعتبرها مستودع الحقيقة كلها ويشيطن الأخر ويعتبره مكمن الشر كله.

وبعد هذا الاعتقاد الأعمى يقدم أصحابه على إقامة تنظيم يحمله وينشره على صعيد الواقع ثم يأتي الحصول على أموال ومعدات ووسائل مواصلات.

وهكذا تتكون شبكة ذات أفرع إقليمية ودولية ترتبط بالاجندة الإرهابية منظومة الإرهاب هذه الموجودة في عدد من الأقطار وفي أقاليم واسعة وعلى صعيد عالمي.

النظام السوداني طرف في هذه المنظومة وحتى إذا كانت بعض إدارات النظام بعيدة عن هذه المنظومة فإن إدارات أخرى غاطسة فيها ضمن ظاهرة الانفصام الموجه الظاهر على كافة سياسات وأنشطة النظام السوداني وبناء عليه جاز لسفير النظام السوداني في نيويروك الفاتح عروة (الذي اشرف علي ترحيل الفلاشه من أثيوبيا لإسرائيل في الثمانينات) أن يقول عن بن لادن: أننا ركلناه في 1996م تلبية لطب أمريكيا. وجاز لحسن الترابي أن يقول في برنامج تلفزيون الشرق الأوسط 1998/9/10م أن بن لادن مجاهد وقدوة للشباب ومساهم في تنمية السودان وصاحب مصالح اقتصادية في البلاد وغادرها باختياره لكي لا يحرج النظام السوداني.

الملف الاقتصادي

ثقافة العنف جعلت النظام السوداني يتعامل مع الشعب السوداني كقوة احتلالا مما أوجب صرفا هائلا على الأمن لقمع المواطنين وعلى الإعلام لتضيفهم وهذه العلاقة بين سلطة قاهرة وشعب مقهور انعكست سلبا على الإنتاج الاقتصادي في البلاد كما ضاعفت عجز الميزانية المالية. حقيبة الإرهاب التي اقترنت بالنظام السوداني حققت لهم عزلة إقليمية ودولية انعكست سلبا على التعاون الاقتصادي والتجارة الخارجية.

لن أخوض في تحليل اقتصادي مفصل يكفي أن أقول الحقائق الآتية عن آخر عام من أعوام الديمقراطية 1988م - 1989م:

- كان عجز الميزان الداخلي المالي مليار جنيه سوداني وكان الميزان المالي الخارجي متوازنا
- كان حجم الصادرات السودانية 850 مليون دولار.
- كان السودان يحصل على حوالي مليار دولار سنويا لدعم ميزان المدفوعات كما يحصل على مليار دولار سنوياً للتنمية.
- وكان سعر الدولار في السوق الحرة 14 جنيهاً.

اليوم في آخر أعوام نظام الإنقاذ المقارنة كالآتي:

- عجز الميزان المالي الداخلي يبلغ نصف الميزانية وعجز الميزان المالي الخارجي يبلغ مليار دولار.
- حجم الصادرات السودانية 250 مليون دولار.
- صار سعر الدولار في السوق 2400 جنيه سوداني.
- لا يحصل السوداني على أكثر من 50 مليون دولار عوناً خارجياً وزاد الطين بله أن النظام قوض دولة الرعاية الاجتماعية التي كانت في السودان بجرة قلم وحول كثيرا من مؤسسات القطاع العام قطاع خاص حزبي من أنصار النظام وأعطى إعفاءات هائلة من جمارك وضرائب لمنظمات حزبية تابعة لحزب الجبهة الإسلامية القومية، وفتح المجال للفساد المالي المقنن والعشوائي نتيجة للانكماش الاقتصادي والظلم الاجتماعي انكماش دخل الفرد السوداني ليصبح 60 دولار سنويا وصار 95 في المائة من أهل السودان تحت خط الفقر كما جاء في تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية السودانية في الخرطوم وصار أغنى 10% من السودانيين يملكون 80% من صورته. انتشار الظلم والفقر بهذه الصورة كان له أسوأ الآثار الاجتماعية كانتشار الفساد المالي والاختلاسات والفساد الخلقي والنزوح الواسع من البلاد إلى كل بقاع العالم.

ملف السلام

تحدث السيد أبيل ألير عن اتفاقية السلام التي عقدها السودانيون لحل مشكلة الجنوب وإنهاء الحرب الأهلية ووصفها بأنها سلسلة من نقض العهود. إن عمر حكم السودان منذ استقلاله هو 42 عاما استولى العسكريون بالانقلابات على 32 عاما منها وكل

ما توصل الحكم الديمقراطي لاتفاق أو تفاهم وقع الانقلاب العسكري وقوض ذلك الاتفاق.
هذا هو الذي حدث في 1989م عندما كادت الحكومة الديمقراطية أن تعقد سلام مع الحركة الشعبية وقع الانقلاب وأعلن بعض قادته أن تقويض ذلك الاتفاق أكد أهداف الانقلاب وأعلن رئيس النظام الانقلابي أنهم عسكريون لذلك يسهل عليهم الاتفاق مع الجيش الشعبي والسلام يمكن تحقيقه في أقل من ستة أشهر. هذا الافتراض الساذج تبخر سريعا وحلت محله سياسة جهادية حاولت عسكرة البلاد في مواجهة الحرب الأهلية، وأعلن قادة النظام أنهم سوف يحسمون الحرب في ظرف ستة أشهر. الحقيقة الدامغة هي أنه أثناء عهد الإنقاذ زادت الحرب عمقاً ومساحة زاد عمقها لأنها صارت حربا دينية واتسعت جبهاتها لتصبح أربع جبهات: جبهة جنوبية، جبهة غربية، جبهة جنوبية شرقية، وجبهة جنوبية غربية.
محادثات السلام وصلت إلى طريق مسدود في آخر حلقاتها في أديس أبابا في أغسطس 98م وفي ميادين القتال صار النظام محاصرا في عدة جبهات وعاجزاً عن فك الحصار بل صارت المقاومة تسيطر على ما بين ربع وثلث أراضي السودان مما جعل السودان مقسماً وفعلياً خاضعاً لأكثر من سلطة سياسية واحدة. منذ عام 96م شرع النظام السوداني يستعير بعض المبادئ التي قررها التجمع الوطني الديمقراطي في مؤتمر أسمرا يونيو 95م.
استعار النظام بعض تلك المبادئ مثل جعل المواطنة أساس للحقوق والواجبات الدستورية، ومبدأ تقرير المصير، وبموجبها عقدت اتفاقيات السلام من الداخل بينه وبين بعض الفصائل المنشقة من الحركة الشعبية اتفاقيات السلام من الداخل لا تساوي المداد الذي كتبت به.
أولاً: لأنها عزلت القوى السياسية الأساسية في البلاد واتفقت مع منشقة ضمن سياسة فرق تسد.
ثانياً: لأن الاتفاقيات تفرض استمرا الوضع الدستوري في البلاد كما هو الآن وتمنحه الشرعية هو وضع مختلف عليه ترفضه أغلبية أهل السودان.
موقف النظام اليوم هو عجز عسكري تام وجمود تفاوضي تام لذلك لجأ النظام إلى استخدام فكرة تقرير المصير بصورة فيها تفريط في مصالح البلاد العليا. فكرة تقرير المصير كما جاءت في قرارات أسمرا 1995م توجب قيام فترة انتقالية يتم فيها تجديد عهد التراضي الوطني وإعادة الثقة بين أفراد الحركة السياسية السودانية مما يقنع الجنوب باختيار الوحدة في استفتاء تقرير المصير. هذا يجعل تقرير المصير وسيلة لتأكيد الثقة في الوحدة ولقفل أبواب المزايدة السياسية مستقبلا، لكن النظام الآن يعرض تقرير المصير فلا ظل نظامه القهري الطارد مما يؤكد أن النتيجة هي الانفصال. وصار النظام سعيدا بالانفصال لظنه أن الانفصال سيمكنه من رفع يده عن الجنب للتركيز على حكم الشمال واستئناف أجندته الراديكالية في محاولة التوسع عبر النشطاء الإسلامويين في دول الجوار وفي ما وراء دول الجوار. ويمنى نفسه أنه عندما يستولى حلفاؤه على السلطة في مناطق أخرى غنية وقوية أنه سوف يعيد فتح الجنوب من جديد بالقوة، وفي هذه الأثناء فإن النظام يمني

نفسه بالتآمر مع كثير من القوى القبلية الجنوبية لكي تجعل دولة الجنوب الجديدة في مهب الريح من الاقتتال القبلي.

ملف الدستور

عين النظام لجنة قومية للدستور برئاسة القاضي خلف الله الرشيد وين لجنة فنية للدستور برئاسة القاضي دفع الله الرضي وبصرف النظر عن صحة هذه الإجراءات التي قاطعتها القوى السياسية السودانية إلا الجبهة الإسلامية القومية والمتعاطفين معا بصرف النظر عن هذا فإن مشروع الدستور الذي قدمته اللجنتان نحي جانبا ليحل محله دستور هو عبارة عن مانقستو سياسي للجبهة القومية الإسلامية. ومن دجليات النظام إن هذا الدستور المانقستو وصفة الترابي في حديثه لمحطة تلفزيون الشرق الأوسط يوم الخميس 1998/9/10م في برنامج اجندة انه (تنزيل) وهو تعبير لا يجوز إلا لنصوص الوحي. هذا الدستور الذي أجازه النظام عن طريق المجلس الوطني وهو مؤسسة خاضعة تماما لإرادة النظام وعرضه على استفتاء صوري يمثل وثيقة تعبر عن موقف حزب القلية هو حزب الجبهة الإسلامية القومية ولا يعبر عن رأي غالبية أهل السودان وهو دستور يمارس في ظل قوانين وأجهزة الدولة البوليسية ويضمن لها الاستمرار.

وينص الدستور على أن ما فيه من حقوق تمارس وفق قوانين سوف تصدر مما يجعل تلك القوانين حاكمة على الدستور منذ إعلان الدستور في 1998/6/30م فإن ظروف النظام الأمنية جعلته يتخلى عن الممارسات المعتدلة نسبيا التي مارسها النظام في النصف الأول من عام 1998م ويتجه للممارسات اكثر قمعا والشواهد على ذلك كثيرة منها:

- أصدرت محكمة حكمها في أغسطس 98 ببراءة أمام مسجد الهجرة بأمد رمان ومن معه من لجنة هيئة شئون الأنصار الخاصة بكتابة خطبة الجمعة. صدر الحكم وأمر القاضي بإطلاق سراح المهتمين ولدي إطلاق سرحهم أعاد جهاز الأمن الداخلي اعتقالهم وزج بهم في السجن.
- احتج طلبة جامعة الخرطوم في أغسطس 98م على رفع رسوم الدراسة من خمسة ألف جنيه إلى خمسة وعشرين أيلف جنيه واعتقلت السلطات الأمنية عددا من الطلبة مات أحدهم تحت طائلة التعذيب وهو طالب رابعة قانون (محمد عبد السلام بابكر).
- وطبق جماعات الأمن سياسة الاعتداء بالضرب على المواطنين بصورة منظمة فضربوا بنات الأحفاد في اكثر من مناسبة واعتدوا على الشباب والطلاب وأخيرا في شهر سبتمبر 98م اعتدوا بالضرب العشوائي على الشابين صديق الصادق وعبد الرحمن شريف مأمون.
- السجون السودانية غاصة بأعداد كبيرة من المعتقلين دون المحاكمة.

الغارة الأمريكية على "الشفاء" خطأ سياسي

السودان الديمقراطي كان يمارس بحق سياسة خارجية متوازية وحريصة على استقلال القرار الوطني.

نظام الإنقاذ نقل السياسة الخارجية السودانية من استقلال القرار الوطني إلى عدوانية القرار الوطني. لذلك تحقق على يد النظام السوداني للسودان صفة الدولة الطريدة إقليميا ودوليا لقد أدرك النظام خطورة هذا النهج في السياسة الخارجية لذلك جاء بوزراء خارجية مبرمجين للتحدث بلغة الاعتدال. وزراء خارجية النظام وسفراؤه يتحدثون بلغة ناعمة معتدلة ولكن أجهزة النظام الأخرى مبرمجة في اتجاه مضاد تماماً.

في هذا الصدد إن سياسات النظام يمكن أن توصف بمحاكاة الإله الروماني القديم جانوس وهو اله ذو وجهين أحدهما ينظر في اتجاه والآخر في اتجاه معاكس لذلك فقد النظام صديقته في إدارة العلاقات الخارجية وصار جميع المتعاملين معه إقليميا ودوليا يدركون إن النظام يخاطبهم خطابا ناعما معتدلا عبر دبلوماسيته ويعد لهم أعمالا وحشية وخشنة عبر أجهزة أخرى.

في 1992/5/20م أدلى د. حسن الترابي بشهادة أمام اللجنة الفرعية الخاصة بأفريقيا في الكونغرس الأمريكي هناك أبدى في حديثه درجة من الاعتدال والالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان والالتزام بالشرعية الدولية لا تجاري ثم قدم عضو اللجنة هو أرد وولبي (ديمقراطي) طائفة من الأسئلة التي تفضح أن النظام يقول شيئا ويفعل ضده وفي النهاية قال هذا العضو الآتي: (هذا الرجل يخدعنا. حكومة السودان الحالية تمارس الإرهاب داخل وخارج السودان وسياستها أحدثت مأساة حقيقة للسودان. هذه حكومة ينبغي للولايات المتحدة ألا تدعمها) قال هذا وخرج من الاجتماع محتجا.

سياسات النظام تقوم على انفصام شخصية موجة يسمح لوزير الخارجية والسفير السوداني في نيويورك أن يقولا ركلنا أسامة بن لادن وللترابي الوصي على النظام أن يقول: إن بن لادن مجاهد وقدوة للشباب وكان خروجه من السودان بمحض اختياره وتسمح لمهدي إبراهيم سفير النظام في واشنطون أن يقول في مؤتمره الصحفي 1998/9/4م انهم استجدوا وما زالوا يستجدون عطف أمريكا والتفاهم معها وإنها هي المعرضة عنهم.

وبقدر ملاطفة النظام للولايات المتحدة الأمريكية يدخرون عبارات التخوين والتفكير لمعارضتهم من مسلمي ومواطني السودان ورموا المعارضة بحمل السلاح ضدهم والانطلاق من أراضي أجنبية وغيرها من الهمزات واللمزات.

أن الجبهة الإسلامية القومية هي التي بدأت بحنث اليمين وخرق الدستور والاعتداء على الآخرين عندما قامت بانقلاب 1998/6/30م.

إن خصوم الجبهة القومية الإسلامية محقون أن هم واجهوها بما بداتهم به الجزاء من جنس العمل والبادئ اظلم وفي هذا الصدد قال على الحاج أثناء مفاوضات أبوجا انهم لا يفاوضون إلا الذين يحملون السلاح. والبشير قال على ملأ من الناس نحن جئنا بقوة السلاح ولا يزيلنا إلا من حمل السلاح وغلبنا به أما فيما يتعلق بالتحرك

من أراضي أجنبية فليس فيما نفعل المعارضة اليوم أمر لهم يسبق للجبهة الإسلامية القومية أن فعلته في مقاومة نظام جعفر محمد نميري. فما الذي جعل ذلك ممكنا ضد نظام نميري غير الشرعي وغير ممكن ضد نظام البشير غير شرعي؟

الغارة الأمريكية 1998/8/20م

عندما وقعت الغارة الأمريكية على مصنع الشفاء 1998/8/20م كان النظام السوداني يواجه طائفة من اللطمات هي:

- انهيار اتفاقية السلام من الداخل ونشوب الاقتتال بين أطرافها.
- مولد الدستور ميتا.
- انهيار محادثات الإيقاد في أديس أبابا
- إعلان القاهرة
- شبهة الاتهام تحوم حول النظام في أحداث تفجير سفارتي أمريكا في نيروبي ودار السلام
- مظاهر المدن
- ظهور الانقسام في مواقف قادة النظام حول قضايا هامة.

الغارة الأمريكية بالطريقة التي تمت بها وأسلوبها أهدت للنظام حدثا جعله يغير الاجندة السياسية والإعلامية والدبلوماسية مؤقتا وبنعم بدرجة من العطف في أواسط الجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومؤتمر الدول الإسلامية، ومؤتمر دول عدم الانحياز، بل أذان الإعلام العربي وشكك الإعلام الغربي في الغارة الأمريكية لاسيما هدفها السوداني.

- لا يجوز لطرف دولي أن يكون الخصم والحكم دون احتكام إلى الشرعية الدولية.

الإجراء الأمريكي خطأ سياسي من وجهة نظري لأنه أعطى النظام السوداني فرصة تغيير الاجندة من التناقض بينه وبين الشعب حيث موقفه باطل تماما إلى تناقض بينه وبين الحكومة الأمريكية.

ونري إن الإجراء الأمريكي يأتي لأمريكا نفسها بنتائج عكسية أذكر منها:

- باكستان تعد من حلفاء الولايات المتحدة ولكن ما حدث خلق نفورا وأثار تيارات شعبية دفعت الحكومة الباكستانية إلى كرت الشرعية الإسلامية الذي لجأ إليه الحكام المحاصرون أحيانا لكسب تأييد شعبي أن الاتجاه الانتهازي لتطبيق الشريعة الإسلامية كان وما زال وسيظل طريقا للإساءة لعدم الاستقرار السياسي.
- أفغانستان لا سيما حركة طالبان تعتبر حليفا لأمريكا ضمن سياسة احتواء إيران الغارة غيرت من معالم الموقف. إن " البونس" السياسي الدبلوماسي الإعلامي الذي أعطته الغارة الأمريكية للنظام السوداني ينبغي ألا ينسينا الحقائق الآتية:

1. إن للنظام السوداني صلة حقيقية بالإرهاب وله أيضا علاقات مشبوهة بالنظام العراقي بشأن التسليح.
2. إن النظام بسياسته المعروفة هو الذي وضع السودان في موضع الشبهات.

3. إن العالم لن يسكت عن الإرهاب وسوف تكون هنالك تدابير أكر من جدية وشمولا ومنهجية للتعامل مع هذا الخطر تدابير يقررها مؤتمر دولي.

آثار العزلة

إن السودان في أي مكان في العالم اليوم يقف محارا بأسوأ الأخبار عن بلده وأهله فالمجاعات والسيول والأمطار والفيضانات تأتي لزيادة شقاوات أخرى لحقت بالسودان.

إن أنباء السيول والأمطار والفيضانات ووقوف ضحاياها عاجزين أمام هذا الفوران الطبيعي يعتصر قلوبنا أسى وغما أننا لا نستطيع فعل شئ لإنقاذ هؤلاء الأعزاء.

نظام الإنقاذ يواجه المأساة بأمرين يزيدان الطين بله:

الأمر الأول اللامبالاة

الأمر الثاني هو العزلة الأقلية والدولية.

أما دليل اللامبالاة فهو إن النظام لم يتحرك لإقامة جهاز مركزي استثنائي لمواجهة الموقف إلا بعد مرور شهر للازمه.

عينوا اللجنة العليا لمواجهة الموقف في الأسبوع الأول من سبتمبر (أيلول) بينما الأزمة بدأت في الأسبوع الأول في أغسطس (آب) وحتى بداية التحرك ركز قادة النظام على الابتهالات بينما ديننا هو دين اعقلها وتوكل دين مقولة عمر (رضي الله عنه) إن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة، أملوا لا تفسدوا لنا ديننا.

النظام يحاول سد عجزه في العمل والإقدام بالابتهالات أما دليل العزلة فإن النهوض للنجدة جاء متأخرا ومحدودا مما يدل على عزل النظام الذي تخصص في إيذاء الآخرين وحسر صداقاتهم لقد شهد السودان أحداثا مماثلة في أغسطس 88م لقد تحركت الحكومة الديمقراطية في ظرف ساعات وكونت جهازا مركزيا استثنائيا برئاسة الدكتور عمر نور الدائم وزير المالية والفريق عبد الماجد حامد خليل وزير الدفاع مقررا وأعطى الجهاز صلاحيات استثنائية لتنسيق الجهد الرسمي والشعبي والعسكري واستنفار الدعم الإقليمي والدولي وكانت البلاد مع احتفاظها باستقلال القرار الوطني ولكن بعيدة تمام عن عدوانية القرار الوطني على صلة وثيقة إقليمية ودولية لذلك هب العالم للتعاون معها.

نظم البنك الدولي مساهمة واسعة بلغت 480 مليون دولار دفع منها 120 مليون دولار وساهم الآخرون بدرجات متفاوتة اليابان، ألمانيا، وبريطانيا، وهولندا، فرنسا والدول الاسكندنافية أما الدول العربية فقد أقامت المملكة العربية السعودية جسر جويا بلغ 140 طائرة وكذلك الآخرون الكويت، ليبيا، الإمارات، الأردن، تونس وغيرها كذلك ساهمت الدول الأفريقية على رأسها نيجريا ونتيجة للإجراء السياسي الإداري التنفيذي الاستثنائي والاستجابة الوطنية الإقليمية، الدولة أمكن احتواء الأزمة بل وتحقيق أمرين آخرين هما:

- إعادة تأهيل واسعة للمشروعات الزراعية والمنشآت الخدمية في المناطق المتأثرة في البلاد.
- تمويل الموسم الزراعي بصورة كبيرة ساهمت في زراعة 35 مليون فدان أنتجت محصولا وفيرا.

المقارنة بين العهدين الديمقراطي والاتوقراطي في جوانب عديدة تؤكد تفوق الأول في قضية السلام والاقتصاد، والعلاقات الخارجية وغيرها.
بل فأتت على البلاد نعم كثيرة كنا قد اتفقنا مع اليابان على إحصاء موارد البلاد وعمل شراكة تنموية شاملة، كان موعد زيارة اللجنة المختصة هو ديسمبر 89م وكنا قد اتفقنا مع الدائنين أن يعفى الدين الخارجي كله مقابل دفع السودان 160 مليون دولار وكنا قد اتفقنا مع البنك الدولي على مشروع شامل لإعادة تأهيل التعليم في السودان ولكن جاء نظام الإنقاذ بأطروحاته الغربية وقلب الأوضاع رأس علي عقب.
لعل المقارنة بين ما حدث لأهلنا ووطننا في 88م وفي 98م يجسد الفرق بين عهدين وبصورة لا تقبل العبارات المطاطة.
وللأسف فإن شعبنا يواجه الفرق بين التجربتين بأثقال الشقاء والمعاناة.

ثم ماذا

1. ادعى النظام الحالي انه جاء لإنقاذ السودان. لقد حقق على أرض الواقع نقيض ما ادعاه والواضح أن النظام لا يملك حلا للأزمات التي انحشر فيها بل أحواله ماضية فيه من سيئ إلى أسوأ.
2. المعارضة لا تقول بالعودة للمربع الأول لأن أحوال ذلك المربع ساهمت في التمهيد للانقلاب الذي دمر البلاد لذلك مع أن المناخ الدولي الآن يشجع التدخل في شئون الانقلاب الذي تطيح بحكومات منتخبة مثل ما حدث في سيراليون وفي هاييتي حيث تدخلت قوة خارجية وإطاحة بانقلاب وإعادة الحكومة المنتخبة ..مع ذلك فإننا لا ننادي بالعودة لما كان.
3. لا نريد العودة ولا نقبل وصاية النظام الحالي الذي سوف يؤدي إلى مزيد من الاستقطاب والمواجهة في السودان.
4. وراد في حساب المواجهة الحالية أن ينهار النظام من الداخل تحت وطأة اخفاقات ووارد أن تتراكم عوالم الانتفاضة لتكرار التجربة الشعبية السودانية التي حدثت في أكتوبر 64م وفي رجب (أبريل) 85م.
5. لقد استخدم النظام الخداع بصورة مستمرة ابتداء من اعتقال رموز الجبهة الإسلامية مع القوى السياسية الأخرى في بداية عهد النظام حتى إصدار دستور التوالي الذي يسمح للنظام أن يعترف بالتعددية وان يمنعها في آن واحد. لذلك فقد نظام صدقيته تماما ويدعي قادة النظام عدم ثقتهم في ما تقول السياسية الأخرى مع انهم عرفوا منا وفينا إلا صدق الكلمة هذا معناه انه لا سبيل لتفاوض مباشر.

الخيار الوحيد هو قبول آلية محايدة لتشرف على مشروع احتكام الشعب السوداني في كل الأمور المختلف عليها فالشعب هو السيد وليس لأحد أو حزب وصاية على الآخرين. نعم هنالك ولاءات دينية وقبلية وجهوية لسودانيين هذه الولاءات موجودة في كل مكان وموجودة لدي مؤيدي الجبهة الإسلامية القومي كما هي موجودة لدي مؤيدي القوى السياسية الأخرى.

والأحزاب السياسية السودانية اقل قبلية من مثيلاتها في أفريقيا كما هي المشرف العربي الخيار الحقيقي في السودان اليوم هو استمرا المواجهة بكل ما يعني ذلك من تضيق وفعل ورد فعل أو الاحتكام للشعب لحسم النقاط المختلف عليها تحت إشراف محايدة يرتضيها الجميع.

المواجهات سوف تحقق نتيجة مكلفة لمصلحة التجمع الوطني الديمقراطي ولكن نتيجتها سوف تجعل التعامل مع الآخر استئصاليا.

الاحتكام للشعب سوف يجعل التعامل مع الآخر عدليا ويستقر على ما تقتضيه الديمقراطية والتوازن أمامك فاختر أي نهجك تنهج.

تمت

بقلم الحبيب الإمام